



مجلة دراسات دولية

اسم المقال: الإصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن

اسم الكاتب: م.د. بشار سعدون هاشم الساعدي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7218>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 13:44 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الإصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن

م.د. بشار سعدون هاشم الساعدي^(*)

bashshar saedun@ yahoo.com

الملخص:

حينما تتراءم الإخفاقات السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ فلابد من البحث في عمق العقل السياسي الذي أفضى إلى تلك الإخفاقات. وحينما يبدأ الإصلاح السياسي فلابد له ألا يكون إصلاحاً ترقيعياً وإنما إصلاح يكون بالعودة إلى مكامن الخلل ومحاولة ترميم العطب، وإن كاف ذلك خسارة في الوقت.

يتناول هذا البحث دراسة المحتوى الداخلي للعقل السياسي العراقي لمعرفة ديناميكية عمله وأسباب التي تكمن وراء إخفاقاته وشوّهته واقعه السياسي بعد عام ٢٠٠٣م، ليتسنى من بعده الحديث عن إصلاحات لعلها تنفذ ما يمكن إنقاذه.

ولعل ما يحيل الباحث لدراسة المحتوى الداخلي للعقل السياسي العراقي هي مخرجات هذا العقل السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ فالديمقراطية المشوّهة، والسيادة القاصرة، والمواطنة التائهة، كلها مخرجات سياسية أفرزها العقل السياسي العراقي. وعليه لا يمكن، إذا ما أردنا الإصلاح السياسي، أن نذهب لمعاجلة هذه المخرجات وترك مسبباتها؛ وإنما يتطلب الأمر العودة إلى العمق الذهني للكشف عما علق في الذاكرة القريبة للعقل السياسي العراقي من رواسب جاءت نتيجة لتحولات اجتماعية حرجية في تاريخ العراق المعاصر، ومن ثم جسمت العقل السياسي العراقي في شكل

^(*) كلية الآداب، الجامعة العراقية.

موشورى ذى ثلاثة سطوح، أو أوجهه: عقل مركب بين المدنية والقبلية، وعقل يألف التبعية، وعقل مفتقر للوطنية. حتى انجب هذا العقل، في شكله المنشورى، عن تلك المخرجات، في شكلها السياسى.

وأما الإصلاحات في هذا العقل فلا بد لها من أن تعود أيضاً إلى العمق الذهنى لتعيد تجسيم العقل السياسي العراقى من جديد. لذلك كانت هذه الإصلاحات تدور حول ثلاثة محاور هي: المواطنـة، الاقتصاد، التعليم.

المقدمة:

لعل جملة المشاكل السياسية المتراكمة وجملة الأزمات المتلاحقة اللتان طبعا واقع العراق بعد عام (٢٠٠٣م) تستدعي الباحثين للكشف عن علة تلك الإخفاقات. ولعل الأوجبة المتتسارعة كثيرة ومتباعدة؛ غير أنها تبقى أوجبة بعجلة. وعلى الرغم من أن محصلة الواقع السياسي السيء يتتحمل وزرها المواطن دون سواه؛ غير أنه جزء لا يمكن اغفاله من كيونه هذا الواقع وصبرورته. وعلى ذلك فالعقل السياسي هنا لا يُراد به الحكام فحسب؛ وإنما المحكومون أيضاً، بمعنى إن البحث في ديناميكية العملية السياسية بكل أطرافها، وبيان مكامن العطب للوصول إلى إمكانية الإصلاح فيها. ويبقى السؤال المحوري في هذا البحث: هل العقل السياسي العراقي الراهن ولد مع التحول الديمقراطى بعد عام (٢٠٠٣م)؟

وللإجابة لابد من وضع فرضية مفادها: إن العقل السياسي العراقي الراهن ترکب من جملة رواسب ثقافية جاءت نتيجة لجملة تحولات اجتماعية، ثم تراكمت ذهنياً وعلقت في الذاكرة القرية للعقل السياسي العراقي لتجلى بعدها في الحقل السياسي لعراق ما بعد (٢٠٠٣م).

ولغرض توسيع فرضية البحث أعتمد منهج التحليل الاستقرائي الذي يعمل على أساس تجميع الجزيئات للوصول إلى نتائج كلية. ولعل الجزيئات هنا هي مجمل مخرجات التحولات الاجتماعية التي أفضت إلى رواسب ذهنية مكثت وتجمعت في الذاكرة القرية للعقل السياسي العراقي، ومن ثم البحث في الكيفية التي تجلت بها سياسياً في عراق ما بعد (٢٠٠٣م).

وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة. يتناول المبحث الأول الكيفية التي تكون بها العقل السياسي العراقي، بمعنى العوامل التي اجتمعت وتفاعلـت لتكون ذلك العقل وتعطي مجسمه السياسي. أما المبحث الثاني فقد تناول تجليات هذا العقل في عراق ما بعد عام (٢٠٠٣م) ليتم دراسة مُخرجاتهـ العقل السياسي العراقيـ السياسية، بكلـ

جانبيه(الحكام والمحكومين)، لتعطي في النهاية صورة مختصرة للواقع السياسي ل العراق ما بعد (٢٠٠٣م).

أما المبحث الثالث فقد تناول السبيل التي من شأنها إعادة ترميم ما يمكن إصلاحه من العقل السياسي العراقي. في حين كانت الخاتمة تحمل خلاصة لأهم النتائج التي تخضت عنها الدراسة.

المبحث الأول: تكون العقل السياسي العراقي

إن البحث في العقل السياسي العراقي الراهن يحيل الباحث إلى التساؤل عن الكيفية التي تكون بها هذا العقل؟ أو بجملة أخرى، ما العوامل التي اجتمعت لتكون العقل السياسي العراقي الراهن؟

لقد شهدت مسيرة الدولة العراقية المعاصرة، ومنذ نشأتها عام (١٩٢١م)، ثلاثة تحولات إجتماعية كان لها الدور الأكبر في صياغة العقل السياسي العراقي لما بعد عام (٢٠٠٣م). ولعل هذه التحولات لم تكن من جنس واحد، بمعنى إنها لم تكن ذات مرجعية أو مصدرية واحدة: سياسية أو دينية أو اقتصادية أو...؛ إلا أنها اجتمعت في عملية تكاملية متبادلة لتكون، في النهاية، العقل السياسي العراقي. ويمكن إجمال هذه العوامل على النحو الآتي: الهجرة من الريف إلى المدينة؛ ولادة خطوط الصدع الاجتماعية؛ غياب الضامن الوطني.

المطلب الأول- الهجرة من الريف إلى المدينة

في مقدمة نتائج ما أتى به قانون الإصلاح الزراعي في العراق^(*) هو هجرة أبناء الريف إلى المدينة. ويبدو أن قانون الإصلاح الزراعي، وإن كان في مقصده المساواة والعدالة الاجتماعية، إلا أنه لم يؤتِ أكله؛ فالإصلاح الزراعي وتأمين الأراضي الإقطاعية وتفتيت الملكيات الزراعية لم يطال جميع الأراضي والإقطاعيات في العراق، إذ إن أغلب المقاطعات الزراعية، وفي محافظاتٍ بعينها كبغداد ونينوى والأنبار والتأميم ومقاطعات كوردستان، لم تشملها إعادة توزيع الأراضي والإقطاعيات. هذا فضلاً عن كون الإصلاح الزراعي لم يُتعشِّل الاقتصاد العراقي، أضف إلى ذلك فإن معدلات التنمية في القطاع الزراعي، مقارنةً بنسبة النمو السكاني، تشير إلى مدى الإخفاق للسياسات الزراعية في العراق في الحقبة الممتدة في العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، حتى أصبح العراق ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين مستورداً للمنتجات الغذائية الزراعية بعد أن كان، في مطلع القرن العشرين، مكتفياً ذاتياً أو مصدراً، أحياناً، لبعض منتجاته الزراعية. وفي هذا

السياق يؤكد الدارسون لبرامج الإصلاح الزراعي في العراق فشله على
مستويات متعددة^(١):

- ١- فشل التعاونيات الزراعية وعجزها عن تحقيق اهدافها
- ٢- فشل في رفع الانتاجية الزراعية
- ٣- فشل في تحسين اوضاع الفلاحين وتضييق الهوة في التفاوت
الاقتصادي والاجتماعي.

قاد هذا الفشل المركب إلى تردي وضع الفلاح المعيشي والصحي
والتعليمي؛ إذ اعتمد الفلاح في حينه على الجمعيات التعاونية في إنجاز وتوفر
تلك المقومات، غير أن الجمعيات بقت غير مؤهلة وغير قادرة على تحقيق
تلك المقومات، مما أسفز عن انخفاض حجم الإنتاج وإرتفاع مدionية
الفلاحين، ومن ثم هجرة الكثير منهم إلى المدن الكبيرة^(٢). إذ شهد العراق،
إبان العقود التي لحقت قانون الإصلاح الزراعي، موجاتٍ ضخمة من الهجرة
غيرت في بعضها ديمغرافية المدن الكبيرة. وفي هذا السياق تشير إحصائيات
السكان، في بغداد مثلاً، إلى زيادة سكانية لاتتناسب مع معدلات النمو
السكاني^(٣)، وإلى تضخم كبير في المناطق التي استقر فيها المهاجرون من
الريف، كالثورة(مدينة الصدر حالياً) والشعلة والحرية... ومدن أخرى.

إن موجات الهجرة الضخمة من الريف إلى المدينة لا تستطيع المدن أن
تحتويها دون أن ينقل المهاجرون معهم ثقافاتهم، وعلى الأغلب ثقافاتهم
الريفية والقبلية. والنتيجة إن تفرض هذه الثقافات واقعها على المدينة، ومن
ثم يعيش أبناء المدينة حياة المدن لكن بعقل قبلي. هذه الإزدواجية بين المدينة
والقبلية، تقود إلى صناعة عقلٍ سياسي مركب بين المدينة والقبلية، أو بجملة
أخرى بين نمط العلاقات الاجتماعية الأفقي(المدنية) وبين نمط العلاقات
الاجتماعية العمودي(القبلية).

المطلب الثاني- ولادة الصدع الاجتماعي في نسيج المجتمع العراقي
في مطلع ثمانينيات القرن العشرين دخل العراق في حرب
طويلة(١٩٨٠-١٩٨٨م) مع إيران(الحرب العراقية- الإيرانية). وبعيداً عن
الخوض في أسباب قيامها التي تراوحت ما بين الاعتبارات الجيوبروليتية
والبحث عن الهيمنة الأقليمية، وانعدام الثقة بين الطرفين، واتفاقية
الجزائر(١٩٧٥م)، وترسيم الحدود... وما إلى ذلك^(٤)؛ فهي حرب قد غابَ فيها
العنوان الصريح، حتى نجح الرئيس العراقي حينذاك(صدام حسين)، وعلى
المستوى العراقي، في تسويق عنوان (حرب بين الفرس والعرب)، "ولإيقاع

الشعب العراقي بمشروعية حربه...بدأ بحملة إعلامية مرکزة ومنظمة لاستثارة الوطنية العراقية وتذكيرها بالحقوق التاريخية للعراق في شط العرب وعربستان وبعض المناطق الأخرى، والتهویل من الخطر الفارسي على العراق والأمة العربية^(٥).

من ناحية ثانية، فالحرب التي أستنفر لأجلها رأس المال البشري وقوة العمل، فضلاً عن الإستنزاف المادي، تطلب التعويض بقوة عمل أجنبية، مما جعل من العراق محط أنظار العمالة الأجنبية، سيما العربية منها، غير أن طول الحرب وكمية العمالة العربية –الأجنبية، التي حملت ثقافتها معها، مهد لاختراق النسيج الاجتماعي العراقي وجعل منه مناً أمام تقبل الثقافات والقيم الأجنبية(البديلة).

المطلب الثالث. غياب الضامن الوطني

بعد أن أنهى العراق من حرب الخليج الأولى(الحرب العراقية- الإيرانية) دخل في مغامرة ثانية (احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م)، كلف ذلك العراق أن يدخل في حرب ثانية(حرب الخليج الثانية ١٩٩١م) افقدته قواه العسكرية ومنظومته الأمنية ومقومات بنائه التحتية والخدمية. وبشكل موازٍ لذلك كانت العقوبات الاقتصادية، التي أقرها مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقاضية بمقاطعة العراق تجارياً ومالياً وعسكرياً^(٦)، قد أفضت إلى انهاك الاقتصاد العراقي وانخفاض قيمة صرف الدينار العراقي إلى أدنى مستوياته، كما وانخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم^(٧) مما زاد في نسب الجهل والأمية، وعاني العراقيون، نتيجة للحصار الاقتصادي، من سنين عجاف تهالكت فيها مؤسسات الدولة وأستشرى الفساد وغاب الأمل وساد الجهل وهُجر، تدريجياً، العلم والتعلم، مما أفضى إلى تأخر العراق سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً^(٨). أضاف إلى ذلك، الموجات المتتسارعة في تحولات القيم: الاقتصادية (تدبّب أسعار صرف العملات) والثقافية (قبول الرشوة وتبصيرها)، والاجتماعية (مثلاً شيوخ التسعين) والدينية (الدين السياسي أو الدين المُسخر سياسياً).

والنتيجة، إن كل هذه المعطيات، مجتمعة، قد تدفقت عن بيئه غير حاضنة لمواطنيها، غاب فيها الشعور بالإستقرار والوضوح في الرؤية، حتى غداً الفرد يخشى من غده وغير مطمئن إليه، وبدا له المستقبل مُثُلّ، وأنخفض عنده الشعور بالوطن الضامن.

والخلاصة، إن العقل السياسي العراقي قد تركب، بفعل التحولات الاجتماعية، إلى عقل موشوري بثلاثة سطوح، أو أوجه: عقل مرکب من المدنية والقبلية، وعقل يألف التبعية، وعقل يفتقر الوطنية.

المبحث الثاني: تجليات العقل السياسي العراقي في عراق ما بعد

٢٠٠٣

Iraq democratic، لقد شهد العراق بعد عام (٢٠٠٣) بداية مرحلة تحوله الديمقراطي، على المستوى السياسي. لكن هل الديمقراطية هي معنى سياسي أم معنى ثقافي أصلًا؟

إن الديمقراطية بطبيعتها معنى ثقافية مجتمعية تتضاعد بشكل خطى من المجتمع إلى النظام السياسي، وهي لا تنزل بشكل رأسى من السلطة إلى المجتمع، "ولا يعني هذا أن البلاد تصبح بالضرورة ديمقراطية إذا ما تقدمت ثقافياً. فقد تقدم ثقافياً ولا تصبح ديمقراطية، ولكنها لا تصير ديمقراطية إلا إذا تقدمت ثقافياً"(^٩). وعليه فالديمقراطية، إذن، تستلزم حضورها الكامن في المحتوى الداخلى لثقافة المجتمع، وإذا ما أردنا ترجمتها سياسياً، فيجب أن تكون حاضرةً في العمق الثقافي للمجتمع؛ إذ هي ليست تحول مؤسساتي فحسب؛ وإنما لابد من أن يسبق بلوغها عمليات تحول طويلة الأمد. فالديمقراطية تعطي كماً من الحرية، غير أنها -أي الديمقراطية- إن لم تكن حاضرةً في العمق الثقافي للمجتمع فإن هذه الحرية ستكون غير منضبطة، وستتحول، من بعدها، إلى فوضى واضطراب. ومن ثم تطفو على السطح رواسب العقل السياسي.

هكذا دخلت الديمقراطية العراق دون أن تجد لها في الثقافة المجتمعية عقلًا حاضنًا، أو كما يصفها الدكتور عامر حسن فياض بـ(شقاء الديمقراطية المنشودة)(^{١٠}).

ولعل أولى الضمانات الاجتماعية لحلول الديمقراطية في دولة ما هو نمط العلاقات المدنية؛ إذ إن الديمقراطية لا ترسخ في النفوس إلا إذا اقترن بالشعور الشعبي في القدرة على قبول الآخر دون توصيفه عمودياً.

المطلب الأول- العقل المرکب بين المدنية والقبلية وتجلياته في عراق ما بعد ٢٠٠٣

للإجتماع الإنساني نمطين من علاقات الترابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع- السياسي الواحد: النمط الأول، نمط العلاقات العمودي والتي تقوم على أساس الأصرة الأبوية بين الأفراد، ومن نماذجها، العلاقات القبلية

والعلاقات الدينية والمذهبية والعلاقات العرقية والإثنية وال العلاقات الأيديولوجية؛ أما النمط الثاني، فهو نمط العلاقات الأفقية والتي تقوم على أساس الأصرة الفردية، بمعنى الإنقاء الفردي الذي لا يشترط حضور الهوية الفرعية، ومن نماذجها، العلاقات المدنية، وعلاقات العولمة (وسائل التواصل الاجتماعي)، والعلاقات الأخرى كعلاقات المؤسسة الأكاديمية وعلاقات السوق... وما إلى ذلك؛ ويقف مابين هذين النمطين نمط ثالث يخالط ما بين النمط العمودي والنمط الأفقي ويحمل صفاتهما معاً، إلا أنه لا يقود إلى استقرار الدولة بسبب تقاطع هذين النمطين فيه^(١)؛ في حين يكون النمط الأفقي ضامناً لاستقرار الدولة؛ إذ تكون العلاقات المدنية أشبه بالحالة البرزخية التي توقف ما بين حالة الطبيعة وحالة الدولة وتمنع إرتداد المجتمع المنظم سياسياً(الدولة)، إذا ما غابت المؤسسات السلطوية أو ضعفت، إلى حالة الطبيعة (اللادولة)^(٢). أما نمط العلاقات العمودية فهو يفضي، غالباً، إلى تصاعد النزعة الانفصالية.

وينتاج نمط العلاقات المختلط عن عقل سياسي مركب بين السلوك الديمقراطي(مدني) والعقل العمودي(الأبوي)؛ ويفتهر للمتبوع في الشأن العراقي أن ذلك قد بدأ السمة الغالبة للواقع السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣؛ فالديمقراطية تتطلب التعددية الحزبية، وهذا حاصل في العراق ما بعد ٢٠٠٣، غير أنها تعددية تشكلت على أساس عمودية (دينية، مذهبية، قومية... الخ) ولم تقم على أساس أفقية (وطنية)؛ والديمقراطية تتطلب، من ناحية ثانية، المشاركة السياسية، وهذا أيضاً حاصل في العراق ما بعد ٢٠٠٣، غير أنها مشاركة مشوهة بعدم الثقة بالآخر، لذا تحرّكها بوصلة الإنتماقات الفرعية والجهوية؛ كما إن حرية الرأي والتعبير لها ضرورتها في الأنظمة الديمقراطية، وذلك حاصل أيضاً في العراق ما بعد ٢٠٠٣، غير أنه رأي مجرّد للتعبير عن (الآنا) الفرعية أكثر منه للتعبير عن (النحن) الوطنية. وأما على مستوى العمل الحكومي- الوزاري، والبرلماني- التشريعي، والمؤسسي، والوظيفي، والخدمي؛ فنجد أكثر العبارات الحاحاً في هذا السياق هي عبارة (المحاصصة).

المطلب الثاني- تبعية العقل وتجلياته في العراق ما بعد ٢٠٠٣
بشكل موازٍ للعقل المركب، وسلوكه السياسي الفنوبي والجهوي، مما خط الصدع الاجتماعي، في العراق ما بعد ٢٠٠٣، وبشكل مستفحلاً حتى فتح الباب على مصراعيه للتدخلات الإقليمية في الشأن الداخلي العراقي. ويبدو أن

المشكلة تناست وغدت أكثر وضوحاً بعد أن أصبح لهذا التمايز وجوداً سياسياً ممِّيناً، أي بعد أن أصبحت ((...الأقلية أو الطائفة حزباً سياسياً وقناة للسلطة)). وتتعقد المشكلة أكثر عندما ترتبط هذه الجماعة بقصد الدفاع عن نفسها أو لأسباب تاريخية موضوعية خارجة عن إرادة كل فرد فيها بسلطة استبدادية أو بدولة خارجية أجنبية مهمّنة عالمياً))^(١٣).

إن التدخل الإقليمي في الشأن العراقي والمرورنة في تقبل الإملاعات الخارجية أوقع العقل السياسي العراقي، فيما بعد ٢٠٠٣، في جدل الهويات الذي ترجم على المستويين السياسي والاجتماعي، وصادر عنه القرار العراقي المفضّل. فوق العراقيون لسنين على حافة الطائفية المشحونة إقليمياً، ودخلت (داعش) الأرض العراقية بدعم إقليمي، وحرّبت (داعش)، أيضاً، بدعم إقليمي، حتى بدا العراق كحلبة لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية، وتعالت أصوات الفرقاء السياسيين ليرشق بعضهم البعض بالتبعة واللا وطنيّة.

أما الكورد، الذين يقفون في المحور الثالث من خط الصدع الاجتماعي، فكثير لديهم حلمهم بالانفصال وإقامة كيان سياسي مستقل عن بغداد. وهو ما يعبر أيضاً عن تعدد خط الصدع الاجتماعي. وبحثوا لهم عن مرعية إقليمية، لا عربية ولا فارسية، تشكّل بالنسبة إليهم العمق الإستراتيجي لمشروع دولتهم، ولعلهم وجدوها في إسرائيل. وأما الأقليات العراقية الأخرى ، اتجهوا نحو البحث عن ضمانات دولية بعد أن فقدوا الثقة بالضمادات الوطنية^(١٤).

المطلب الثالث- العقل المُفتقر للوطنية وتجلياته في عراق ما بعد

٢٠٠٣

يكتمل مجسم العقل السياسي العراقي، موشوريّاً، مع العقل المُفتقر للشعور بالوطنية؛ ولعلها القشة التي قسمت ظهر البعير. فمع تأكل الشعور بالوطنية تأكل مفاهيم المواطنة والمواطن، وتتأكل من بعدها مفاهيم الحقوق والواجبات، وتحول علاقة الفرد - حاكماً كان أم محكوماً - بالدولة إلى علاقة برغباتية، فلا يبحث الفرد فيها عن غده على أرضه، لأن الغد مظلم وغائب فيه ويشوبه الغموض والخوف؛ وإنما يبحث عن غد له في أرض أخرى، حتى غداً معظم الساسة العراقيين بجنسيات مزدوجة.

وتتفاقم مع الشعور المُفتقر للوطنية، الناجم عن غياب الضامن الوطني، الكثير من المظاهر التي انعكس سلباً على الواقع السياسي العراقي

بعد (٢٠٠٣). فتراجع الدور المؤسساتي للدولة بعد أن نخر الفساد الإداري جسم المؤسسات، وتراجع أيضاً التعليم حتى ساد الجهل الذي تحول بدوره إلى مطيبة ركبتها العمامات الهزيلة لتنفذ بها إلى المجتمع ومن ثم إلى السياسة، وأصبح الفساد السياسي ظاهرة، وغسيل الأموال منقبة، وشراء الذمم حنكة، والرجل غير المناسب في المكان المناسب موهبة، وتجاوز القانون إبداع وفقطة.

والخلاصة، إن تجليات العقل السياسي العراقي، بتراتكماته الحضارية، أنتجت ثلاثة سمات سياسية عبرت عن الواقع السياسي العراقي بعد (٢٠٠٣) : ديمقراطية مشوهة، سيادة قاصرة، مواطنة تائهة.

المبحث الثالث: سُبُلِ الإصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن
لما كانت المشكلة السياسية في عراق ما بعد عام (٢٠٠٣) هي نتيجة لرواسب كانت عالة في العقل السياسي ثمَّ طفت على السطح واستفحلت بعد التحول السياسي الذي شهدته العراق بعد عام (٢٠٠٣)؛ لذا فلابد لسبيل الإصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن أن تعمل باتجاه جنس المقدمات. ومن ناحية ثانية لابد لها أن تكون غير مستوردة، بمعنى أن تكون نابعة من الداخل الوطني كي تتفق مع البنية الثقافية للمجتمع، من جانب، وتتفق، من جانب آخر، مع توافر الظروف الموضوعية التي تضمن لها النفاذ والأتيان بالإصلاح. وعلى ذلك فلابد من توافر شروط معينة تتخلل عملية المعالجة الإصلاحية:

أولاًـ ((توفر جملة من الشروط المادية والمقومات الروحية))^(١٥)، بمعنى أن تكون ممكنة التتحقق وليس ضرباً من الخيال أو الأمنيات، كما يجب أن تحظى بمقبولية تناغم التطلعات الشعبية.

ثانياًـ إن عملية الإصلاح ((تتطلب بالدرجة الأساس الشروع بتعمير هيكل البنية التحتية للشخصية الاجتماعية الممزقة إلى اشلاء، وترميم منظومات الوعي الاجتماعي المخترقة من جميع الإتجاهات، وحرث التصورات المننمطة وتغيير القناعات المتكلسة...))^(١٦) في عمق المحتوى الداخلي لذئنية العقل السياسي العراقي.

إذن، وإنساقاً مع هذه الشروط، يمكن وضع بعض المعالجات الإصلاحية وعلى نحو يتفق مع إعادة بناء المواطنة والتعايش، وترصين الدور المؤسساتي للدولة، وإعادة بناء الثقافة المدنية، ودعم القطاع الاقتصادي والبحث عن الاقتصاديات البديلة.

المطلب الأول- المواطننة

لعل البحث عن حلول لمشكلة بناء المواطننة تتصدر المشروع الإصلاحي في العقل السياسي العراقي، ويبعد أن هذا الأمر يعود إلى أن مشكلة المواطننة هي مجموعة مشاكل متراكمة: سياسية، اجتماعية، ثقافية. ولعلنا إذا أردنا الإصلاح في موضوعاتها يقتضي العمل على:

أولاًـ إعادة ربط الفرد بالأرض، ولعل من بين السبل المتاحة لذلك هو الحث على الهجرة العكسية، غير أن الهجرة العكسية (الهجرة من المدينة إلى الريف) تحتاج إلى جملة ضمانات تمكن الإنسان من العيش في الريف دون الحاجة إلى المدينة، أو انخفاض الحاجة إلى المدينة وبشكل نسبي. ويمكن اختزال تلك الضمانات بنقل عائدات المدينة (مخرجات المدينة) إلى الريف، وليس نقل أبناء الريف إلى المدن، هذا فضلاً عن التشجيع المادي والاقتصادي للعيش في الأرياف.

ثانياًـ لابد من إيجاد جهة ضامنة لإعادة بناء الثقة - ثقة الفرد بمؤسسات الدولة والثقة الاجتماعية بين مكونات المجتمع الواحدـ وإعادة بناء الهوية الوطنية. والهوية الوطنية لابد لها من أن ترتكز على قاعدة من ثلاثة أركان: شرعية الحكم، النظام الديمقراطي، المجتمع المدني^(١٧). تلك القاعدة هي القادرة على إحتواء الجميع باختلافاتهم وتنوعهم، ويكون ذلك على مراحل تبدأ بالمناهج التعليمية والتربوية، والمنابر الدينية، والإعلام الوطني، وتوسيع مجال عمل منظمات المجتمع المدني؛ إذ لابد من إعطائهماـ منظمات المجتمع المدنيـ مساحة أكبر للعمل ومراقبة العمل الحكومي ومتابعة شؤون الأقليات والحفاظ على خصوصيتهم وضمان حقوقهم.

ثالثاًـ تحديد مؤسسات الدولة الخدمية، ومن ضمنها مجالس المحافظات، حزبياً، ولا بد من تفعيل الرقابة المدنية والحكومية والقضائية عليها.

المطلب الثاني- الاقتصاد

الاتجاه اقتصادياً نحو دعم القطاع الخاص والإبعاد عن مفهوم الدولة الريعية، ويكون ذلك في دعم القطاعين الزراعي والصناعيـ والتنمية في كلا القطاعين تحتاج إلى:

- ١ـ وفرة المواد الأولية وسهولة الوصول إلى مصادرها.
- ٢ـ اليد العاملة المنتجة، وليس المتركتة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات العمل واحتساب أجور العمل بنقلها من نمط الأجور الثابتة إلى نمط الأجور غير الثابتة التي تخضع لكمية ونوعية الانتاج.

٣- الإنتاج المستديم، وهو ما يتطلب وفرة الطاقة ومستلزمات آليات الإنتاج.

٤- سهولة نقل المواد الأولية والمواد والبضائع المنتجة والمصنعة.

٥- العمل على الإنتاج الذي يتفق مع متطلبات السوق.

٦- الاعتماد في القطاعين على الخبرات والكفاءات، والعمل على إستثمارها ودعمه والاستفادة منها، وليس تجميدها في وزارة على هامش وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(وزارة العلوم والتكنولوجيا).

المطلب الثالث - التعليم

إن مشاكل الدولة لكثيرة بحيث لا يمكن حصرها وحلها بجملة واحدة، إلا أن الحلول دائمةً ما تكمن في التعليم. وعليه فلابد من إستقبال الجهل، وهذا لا يكون إلا بدعم قطاعي التربية والتعليم، غير أن ما يbedo عليه الواقع العراقي ما بعد عام (٢٠٠٣) كما وكتنه سائر في عكس هذا الإتجاه تماماً، فالحقل الأكاديمي(أساتذة وطلاب) يbedo كمهنة غير ربحية (مهنة خاسرة في حسابات الربح الخسارة المادية)، كما أن العاملين في السلك الأكاديمي لا يحظون بضمانت على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني فضلاً عن الفقر الحاصل في الضمانات العلمية بسبب الكم من المناهج البابلية التي لم يطها التحديث والقيود المفروضة على الأساتذة في نقدها ومحاوله تطويرها. أما فيما يتعلق بالعملية التدريسية فلابد من نقلها من عملية تلقينية إلى عملية تشاركيه، أي بمعنى أن يكون الطالب مشاركاً في إنتاج المعلومة وليس متلقياً لها فحسب.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث تبين للباحث:

العقل السياسي، هو ذلك المحتوى الذهني الذي يضبط ديناميكية الفعل السياسي في مكان وزمان معينين.

وإن تركيبة العقل السياسي العراقي ليست تركيبة طارئة ظهرت بعد عام (٢٠٠٣)؛ وإنما هي حصيلة لرواسب كانت عالقة في الذهن العراقي ترجمت سياسياً، ثم ظهرت وأستفحلت بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ذلك إن النظام الديمقراطي يعطي، بطبيعته، مساحة من الحرية في التعبير عن المكنون الداخلي للجماعات. غير أن هذا التعبير يفقد غايته إذا لم يقترن بالعناصر الاجتماعية للديمقراطية، بمعنى الثقافة

الديمقراطية، وإن فالديمقراطية تتحول إلى مصدرٍ للفوضى والاضطراب— كما صورها أفلاطون؛ لذلك فالديمقراطية كي تكون ناجعة في مجتمع سياسي ما عليها أن تكون مُقتنةً بعقل ديمقراطي يقبل الآخر ويعامل معه على أنه شريك وطني.

أخذ العقل السياسي العراقي شكلاً موشورياً(جسم هندي بثلاثة سطوح)، جاءته نتيجة تحولات اجتماعية ولدت لديه جملة تراكمات ذهنية مكثت في الذاكرة القريبة للعقل السياسي العراقي، ثم انعكست بكليتها سلباً في الحقل السياسي ل العراق ما بعد عام (٢٠٠٣م).

وأما سطوح ذلك الجسم فهي: الإزدواجية بين المدنية واللامدنية(تراكب بين نمط العلاقات الاجتماعية الأفقية ونمط العلاقات الاجتماعية العمودية)، وأفة للتبعية بفضل خطوط الصدع الاجتماعية، وإفتقار لل الوطنية بسبب غياب الضامن الوطني وضبابية الرؤية المطمئنة وطنياً والغد المُفق.

ألفت هذه التركة الثقيلة حملها واقع العراق بعد عام ٢٠٠٣م، حتى تجلت فيه بثلاثِ سمات سياسية: ديمقراطية مُشوّهة، سيادة قاصرة، مواطنة تائهة.

وكي نخرج بحلول لها تنفذ ما يمكن إنقاذه، علينا أن ندرك، أولاً، أن المعالجات لا يمكن أن تكون كالعصا السحرية فتعالج العطب بلية وضحاها؛ وإنما المعالجة عليها أن تكون إستراتيجية ترمي إلى الإصلاح السياسي الذي يبدأ من حيث الإصلاح في العقل السياسي والذي يحتاج بدوره إلى الإصلاح في المحتوى الداخلي للثقافة العراقية المتكونة نتيجة تحول المجتمع من حالة اللا دولة(المجتمع غير المنظم سياسياً) إلى الدولة(المجتمع المنظم سياسياً) دون المرور في المجتمع المدني، هذا فضلاً عن السلوكيات السياسية المتلاحقة التي عملت على بلورة هذا المحتوى.

وتأسيساً على ذلك كانت المعالجات المطروحة ترمي إلى إعادة ترميم الشخصية الوطنية التي أصابها الصدئ وتأكلت دون أن تشعر. لذا توزعت هذه المعالجات على محاور ثلاثة: مواطنة، اقتصاد وتعليم.

(The reform within the Recent Iraqi Political mind)

Dr.bashshar saedun hashim alsaeedy

Abstract

This research debate the internal content for the Iraqi Political mind to acknowledge the dynamics behind its function and the reasons lies behind its failure and deformed its political reality after 2003, the deformed democracy, lost citizenship; all were political outcome by the Iraqi political mind.

Thus we cannot, if we wish to achieve political reform, to deal with these outcomes and left behind their causes, it takes returning back to the intellectual depth to reveal what linger in the recent memory for the Iraqi political mind of deposits that were the result of social transformations in the Iraqi modern history, then it shaped the Iraqi Political Mind in a three faced shape prism, compound mind between urbanism & tribalism, and a mind that is familiarized to subordination and a mind lacks patriotism, until this mind hatched in its prism-like shape, upon those outcome in its political shape.

As for reforming this mind it must return to the intellectual depth to re-shape the Iraqi political mind all over again, thus these reforms are based on three axes: citizenship, economy, education.

الهواش

* - صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول والمرقم (٣٠) عام (١٩٥٨م)، والقانون الثاني المرقم (١١٧) عام (١٩٧٠م)

١ - أنظر: الورد، إبراهيم موسى: (القطاع الزراعي في العراق بين تحديات الواقع ومستقبل التنمية)، مجلة الحدث الاقتصادي، العدد ٩٣٥، ٣-٤-٢٠٠٧.

٢ - أنظر: العبود، عبد الأمير رحيمه: (القطاع الزراعي العراقي، واقعه، مشاكله وافق تنمويه)، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٠٠١، ١١-٥-٢٠١٠.

٣ - سجلت احصاءات السكان في العراق ١٩٢٧-١٩٩٧، المركز العراقي المستقل للثقافة والاعلام، تلك الزيادة السكانية الحاصلة في بغداد نتيجة موجات الهجرة وعلى النحو الآتي:

١٩٤٧ = ٣٥٢٠٠٠

١٩٥٧ = ٤٩٠٤٩٦

١٩٦٥ = ١٥٢٣٣٠

١٩٧٧ = ٢٨٨٨٠٠٠

١٩٨١ = ٣٠٣٠٠٠٠

٤ - أنظر: القصاب، عبد الوهاب: الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، ٢٠١٤، ص ٥٦، ٦٧، ٧١، ٩٠.

٥ - أبو غزال، عبد الحليم: الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٨-١٩٨٠)، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٠.

٦ - أصدر مجلس الأمن، وفقاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قراره المرقم (٦٦١) في ٦/٦/١٩٤٠، ألم القاضي بفرض عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لتجبره على الانسحاب الفوري من الكويت.

٧ - إن معدل الحقبة للاتفاق على التعليم بكافة فئاته قد انخفض من ٦٧٥,٦٤ دولاراً للطالب الواحد في حقبة ما قبل الحصار إلى دولار في ٢٩,٧. فقرة الحصار وقد كانت نسبة الانخفاض في معدل الإنفاق على التعليم في حقبة الحصار تساوي ٩٦% مما كان عليه قبل حقبة الحصار الاقتصادي.

- جواد، عباس ناجي: (دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت/ كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٠، ع ٢٠٠٥، ص ٧٠.
- ٨ - تقرير نشرته جريدة الحياة عن تقرير بعثة دولية إلى العراق أفادت بأن العراق، وتحت الحصار الدولي، يرتد إلى ما قبل عصر الصناعة. - داغر، فيوليت، جريدة الحياة، ع ١٣٤١١ / ١١ / ٢٦، ١٩٩٩، ص ١٠.
- ٩ - ماكيفر، روبرت: تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملائين، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٣٦.
- ١٠ - أنظر: فياض، عامر حسن: العراق وشقاء الديموقراطية المنشودة، دار أسامة للطباعة، عمان، ٢٠٠٩.
- ١١ - أنظر: الساعدي، يشار سعدون: المجتمع المدني وإستقرار الدولة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستقرار المدني، مجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠١٦.
- ١٢ - أنظر: المصدر نفسه.
- ١٣ - غليون، برهان: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٠-١٩.
- ٤ - كلمة رئيس تحالف الأقليات في واشنطن (وليم وردا)، في ٢٠١٦ / ٩ / ٢٦.
- من الجدير بالذكر من المراد بالضمادات الدولية، أو الحماية الدولية، ليس الاتيان بقوة عسكرية أو قوات حفظ السلام إلى المنطقة لأجل حماية الأقليات، وإنما وجود رقابة دولية على حقوق الأقليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية والتي وقع العراق عليها وتضمنها الدستور العراقي-هذا كما أوضح لنا ذلك الأستاذ وليم وردا رئيس تحالف الأقليات في مقابلة شخصية، ٢٠١٧ / ٩ / ٢٨.
- ١٥ - عباس، ثامر: استبعاد الإصلاح في العقل العراقي(مقاربة حول المعوقات والتوقعات)، عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٦.
- ١٦ - المصدر نفسه، ص ١٧.
- ١٧ - أنظر: الجنابي، ميثم: العراق حوار البدائل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢١٨.